

دور الإئتمان المصرفي في تنمية الإقتصاد الليبي خلال الفترة (1995-2020)

صلاح الدين إنبيه جمعة¹، هدى محمد أبوخريص²

1، 2- أستاذ مشارك/ كلية المحاسبة قسم الإقتصاد/ جامعة غريان

huda.abukharis@gu.edu.ly Salaheddin.inbaya@gu.edu.ly

Abstract :

This study paid attention to the reality of bank credit in the Libyan economy and the changes in the size of the real GDP at the level of the Canadian economy .and through the statistical data concluded that the volume of bank credit during the period (1995_2020) is increasing ,which is indicated by the average growth rate rather than the positive value. Of the study the volume of bank credit decreased , as the average growth rate of negative value reached (-2.8%) for the period . (2015 - 2020).

The study also found a decrease in the volume of GDP , especially during the last period of the study , which witnessed a group of negatively influencing factors , which was reflected in the low average productivity of bank credit , which was explained by the average growth rate , which reached a negative value the average growth rate , which reached a negative value (3.8%) for the whole period (1995-2020) , which highlighted the low contribution of bank credit to the development of the Libyan economy , which prompted researchers to present a set of recommendations that contribute to increasing the role of bank credit in developing the Libyan economy and achieving the economic viability of credit at the macroeconomic level expected , according to the planned policies and programs.

المخلص :

أولت هذه الدراسة إهتماماً بواقع الإئتمان المصرفي في الإقتصاد الليبي والتغيرات الحاصلة في حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مستوى الإقتصاد الكلي، ومن خلال البيانات الإحصائية توصلت إلى أن حجم الإئتمان المصرفي خلال الفترة (1995-2020) في تزايد، وهو ما أوضحه معدل النمو المتوسط ذو القيمة الموجبة، إلا أنه خلال الفترة الأخيرة من الدراسة تناقص حجم الإئتمان المصرفي، حيث بلغ معدل نموه المتوسط ذو قيمة سالبة (- 2.8 %) للفترة (2015-2020).

كما توصلت الدراسة إلى حدوث إنخفاض في حجم الناتج المحلي الإجمالي خاصة خلال الفترة الأخيرة من الدراسة التي شهدت مجموعة من العوامل المؤثرة سلباً، الأمر الذي انعكس في تدني الإنتاجية المتوسطة للإئتمان المصرفي، والذي أوضحه معدل النمو المتوسط حيث بلغ قيمة سالبة (- 3.8 %) للفترة الكلية (1995-2020)، مما أبرز تدني مساهمة الإئتمان المصرفي في تنمية الإقتصاد الليبي، وهو ما دفع بالباحثين إلى تقديم مجموعة من التوصيات التي تسهم في زيادة دور الإئتمان المصرفي في تنمية الإقتصاد الليبي وتحقيق الجدوى الإقتصادية للإئتمان على مستوى الإقتصاد الكلي مستقبلاً، وفق السياسات والبرامج المخطط لها.

الكلمات المفتاحية: الإئتمان المصرفي، الناتج المحلي الإجمالي، الإنتاجية المتوسطة لدينار الإئتمان، السياسة الإئتمانية.

المقدمة:

يُشير نموذج التدفق الدائري للدخل إلى أن الإقتصاد يتكون من تدفقين، الأول يتمثل في تدفق السلع والخدمات التي يتم إنتاجها من قِبل قطاع الأعمال، والثاني يتمثل في التدفق النقدي الذي يحدث مقابل الطلب على تلك السلع والخدمات، ويصل الإقتصاد إلى التوازن و الإستقرار عند تساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي، اعتماداً على فرضية أن كل الدخل تُؤول للإستهلاك، أي الإدخار يكون مساوياً للصفر. إلا أن الواقع الإقتصادي يؤكد وجود مدخرات كجزء من الدخل، ومن هنا يبرز دور المصارف كوسيط بين المدخزين والمستثمرين من خلال منحها القروض وفق السياسات المحددة من قبل السلطة النقدية.

ويلعب الإئتمان المصرفي دوراً كبيراً في النشاط الإقتصادي، إذ أن سياسة الإئتمان تؤثر على المصرف نفسه وعلى الإقتصاد ككل، الأمر الذي يجعل الإئتمان أحد أهم الأدوات التي تستخدم من قبل السلطة النقدية للتأثير على العديد من المتغيرات الإقتصادية مثل GDP، MS،..... إلخ.
إلا أن ذلك ليس بالأمر السهل نتيجة للعلاقات المتداخلة والمتشابكة بين المتغيرات الإقتصادية، إضافة إلى التفاوت في قدرات السلطة النقدية والمصارف التجارية في تنفيذ السياسة النقدية بما يضمن تحقيق الأهداف بأقل المخاطر.

ونظراً للدور الذي يلعبه الإئتمان المصرفي في التعجيل بالعملية التنموية وتنويع مصادر الدخل، خاصة عند استخدام الإئتمان بفعالية وكفاءة لضمان النجاح في تحقيق الهدف منه، لذا أعطت هذه الدراسة إهتماماً بواقع التطورات في حجم الإئتمان المصرفي في الإقتصاد الليبي، ومدى نجاحه في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

المشكلة البحثية:

سعت الدولة الليبية من خلال سياستها الإقتصادية إلى تطوير الأنشطة الإقتصادية غير النفطية هادفة إلى تنويع مصادر الدخل والتقليل التدريجي للإعتماد على النفط، مما يقلل من تعرض الإقتصاد للتقلبات المرتبطة بأسعار النفط العالمية، ولتحقيق ذلك أتبعته الدولة العديد من الخطوات والسياسات لتنمية الأنشطة الإنتاجية، ومن بين تلك السياسات الإئتمان المصرفي خلال فترة زمنية طويلة.

وعلى الرغم من ذلك إلا أن الإقتصاد الليبي مازال أحادي القطاع وضعف مساهمة الأنشطة الإقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، رغم القروض الإنتاجية التي مُنحت في المجالات الإنتاجية، وبالتالي المشكلة البحثية يمكن طرحها في السؤال التالي:-

هل الإئتمان المصرفي الذي منحه المصارف التجارية له تأثير فعال على نمو الأنشطة الإقتصادية في الإقتصاد الليبي؟

الفرضيات البحثية :

- 1- تطور حجم الإئتمان المصرفي يؤثر إيجاباً على تنمية الإقتصاد الليبي.
- 2- تطور حجم الإئتمان المصرفي لا يؤثر على تنمية الإقتصاد الليبي.

3- تدني إنتاجية دينار الإئتمان المصرفي في الإقتصاد الليبي تقلل من الجدوى الإقتصادية للإئتمان.

4- تختلف مساهمة الإئتمان المصرفي في تنمية الإقتصاد الليبي من فترة زمنية لأخرى نتيجة للإختلاف في العوامل المؤثرة التي يمر بها الإقتصاد.

أهداف البحث:

1- التعريف بأهمية الإئتمان المصرفي، ومدى واقعه في الإقتصاد الليبي من حيث تطور حجمه وتأثيره على معدلات النمو في الأنشطة الإقتصادية.

2- بيان دور وفعالية القروض المصرفية في تنمية الإقتصاد الليبي مع تقديم مجموعة من التوصيات التي تسهم في تنامي وتحقيق الأهداف للقروض الممنوحة على مستوى الإقتصاد الكلي وعلى مستوى المؤسسة المصرفية.

أهمية البحث:-

1- يبرز أهمية هذه الدراسة من ما توفره من معرفة ودرابا بأهمية القروض المصرفية، من حيث تأثيرها الفعّال على النشاط الإقتصادي.

2- توضح هذه الدراسة واقع التطورات في حجم القروض المصرفية في الإقتصاد الليبي، والتي تعتبر أحد الأدوات للسلطة النقدية في التأثير على الطلب الكلي وعرض النقود... وغيرها، مما يزيد من أهمية هذه الدراسة لمتخذي السياسة النقدية، حيث تمكنهم من الوقوف على نتائج يكون من الضروري أخذها في الإعتبار عند رسم السياسات والبرامج على مستوى الإقتصاد الكلي.

حدود البحث:

- **الحدود النظرية** :- وفي هذا الجانب حُصص فيه التعريف بالإئتمان المصرفي وأنواعه مع توضيح أهمية السياسة الإئتمانية وآثارها على مستوى الإقتصاد الكلي.

- **الحدود المكانية** :- وفيها يتم دراسة التغيرات في حجم كل من الإئتمان المصرفي والنتائج المحلي الإجمالي ومعدلات نموها في الإقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة (1995-2020)، مع قياس الإنتاجية المتوسطة لدينار الإئتمان المصرفي.

منهجية البحث:

إن الإجابة على فرضيات الدراسة والتي من خلالها يتم الإجابة على السؤال المطروح في المشكلة البحثية، يتطلب استخدام التحليل الوصفي للبيانات المنشورة عن حجم القروض المصرفية وحجم الناتج المحلي الإجمالي، اعتماداً على معدلات النمو السنوية والمتوسطة خلال فترة الدراسة. إضافة إلى إيجاد الإنتاجية المتوسطة لدينار الإئتمان المصرفي ومعدلات نموها والتي يمكن أن تستخدم كمؤشر يوضح مدى مساهمة الإئتمان المصرفي في تنمية الإقتصاد الوطني، ونتيجة لذلك قسمت الدراسة إلى ما يلي :

المبحث الأول :- مفهوم الإئتمان المصرفي وأنواعه

المبحث الثاني:- السياسة الإئتمانية ودور الإئتمان المصرفي في التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث:- واقع الإئتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الإقتصاد الليبي خلال الفترة (1995-2020)

المبحث الأول : مفهوم الإئتمان المصرفي وأنواعه.

1-1 مفهوم الإئتمان المصرفي

لقد تعددت مفاهيم الإئتمان ولكن جميعها تدور حول موضوعاً واحداً وهو الدين، فعندما الشخص يعاني من العجز في السيولة يلجأ إلى الاقتراض من شخص آخر (البنك)، وهو ما يعني بروز طرفين في العملية التي تتم برضاء كلاهما، حيث يتمثل الطرف الأول في الشخص أو الجهة المانحة للدين والتي تنتظر فترة من الزمن للحصول عليه مستقبلاً، أما الطرف الثاني فيتمثل في الشخص المتحصل على الدين والذي يلتزم بدفعه أي إرجاعه في المستقبل.

ولهذا نجد البعض يعرّف الإئتمان المصرفي بأنه تلك العملية التي تتم بين البنك وأحد العملاء سواء كان فرداً أو شركة، والتي يتم بموجبها حصول العميل على تسهيلات نقدية أو أي صورة أخرى بهدف تغطية العجز في السيولة، وفي المقابل يتحصل البنك على عمولة معينة ومحددة⁽¹⁾.

(1) حمزة محمود الزبيدي، إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 18.

كما يعرف الائتمان المصرفي بأنه القوة الشرائية المقرضة التي تصير متاحة للمقرضين، حيث يتيح القرض للأفراد فرصة الحصول على السلع التي يرغبونها مقابل تحمل سعر فائدة⁽²⁾.
وبعد التعريف بالائتمان المصرفي لا بد من الإشارة إلى أن الحصول على القروض يتحقق بوجود عدة جوانب منها:

- 1- الموافقة القانونية أو النص التشريعي الذي يسمح بمنح القروض، والذي يحدد أحياناً السقف الأعلى للقرض بما يتفق مع أهداف السياسة النقدية المحددة من السلطة النقدية، والتي تكون في خدمة الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية.
- 2- الثقة المتبادلة بين طرفي القرض (الدائن، المدين) .
- 3- قدرة الدائن على تقديم الضمانات للبنك، خاصة في حالة القروض طويلة الأجل.
- 4- توفر السيولة الكافية لتغطية إجمالي القروض المخطط لها وفق السياسة الاقتصادية المرسومة على مستوى الاقتصاد الكلي.

1-2- أنواع الائتمان المصرفي

يمكن التطرق لأهم أنواع الائتمان المصرفي ذات الأهمية والعلاقة بالدراسة، إذ يأخذ الائتمان المصرفي عدة أنواع من حيث المدة المنفق عليها للقروض ومجال الاستخدام للقرض والتي تتضمن التقسيمات التالية⁽¹⁾:-

أولاً/ من حيث المدة الزمنية:

- 1- **الائتمان قصير الأجل**.... تكون مدته أقل من سنة، مما يعني يتم إستحقاقه في أجل قصير، ولذا يستخدم في تمويل البنود للنفقات الجارية ويكون بأسعار فائدة منخفضة.
- 2- **الائتمان متوسط الأجل**.... وهذا النوع من الائتمان يكون مدته محصورة بين سنة وخمس سنوات، ويستخدم في البنود الإستثمارية كالتوسع الصناعي وتمويل الصادرات، ويكون سعر الفائدة أعلى مقارنة بالائتمان قصير الأجل.

(2) خالد أمين عبدالله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 167.

(1) صافي فلوح، محاسبة المنشآت المالية، منشورات جامعة دمشق، ط8، 1999، ص13.

3- الإئتمان طويل الأجل.... وهذا النوع من الإئتمان تزيد مدته عن خمس سنوات، ويستخدم في البنود التي تحتاج لفترة زمنية طويلة، مثل الإنشاءات والآلات ... وغيرها، ونظراً لطول المدة ترتفع فيه درجة المخاطرة وهو ما يترتب عليه سعر فائدة مرتفع.
ثانياً / من حيث الغرض منه:

تمنح البنوك القروض لغرض تحقيق أهدافها المرسومة لها وفق السياسة العامة للدولة، سواء كانت في مجالات الإستثمار أو الإستهلاك، وبالتالي في هذا التقسيم يأخذ الإئتمان الأشكال التالية:-

1- الإئتمان الإستثماري... وهذه القروض تمنح بهدف التوسع في الإستثمار، لذا تُخصص للمؤسسات الإنتاجية من حيث تأسيسها أو تطويرها، أي أن هذا الإئتمان يكون في مجالات الإنتاج.

2- الإئتمان الإستهلاكي... وهو عكس الإئتمان السابق، حيث يُخصص في مجالات الإستهلاك، وهو ما يُتيح للأفراد العاديين الإستفادة من هذه القروض لسد الحاجات الإستهلاكية مثل شراء السيارات والأثاث المنزلي ... وغيرها.

3- الإئتمان التجاري... وهذا الإئتمان يكون في المجال التجاري بهدف تسهيل تداول السلع والعمليات التجارية.

وبعد التعرف على أنواع الإئتمان المصرفي حسب المدة والمجالات التي تمنح من أجلها القروض، تجدر الإشارة إلى أن حجم القروض ومدى التوسع بها يرجع بالأساس إلى السياسة الإئتمانية المحددة، والتي تُراعي الواقع الإقتصادي وتأخذ في الحسبان الآثار الاقتصادية للقروض لمختلف أنواعها، وأن تكون السياسة الإئتمانية (التوسعية، الإنكماشية) في خدمة الأهداف العامة للسياسة الإقتصادية على مستوى الإقتصاد الكلي.

المبحث الثاني : السياسة الإئتمانية ودور الإئتمان المصرفي في التنمية الإقتصادية

1-2 السياسة الإئتمانية وأهميتها الإقتصادية

نظراً للأثر الذي ينتج عن منح التسهيلات الإئتمانية على العديد من المتغيرات الإقتصادية منها عرض النقود، المستوى العام للأسعار، الإستهلاك، الإستثمار إلخ. الأمر الذي جعل آلية منح القروض تخضع لسياسة إئتمانية محددة ومعلنة وفق الظروف الإقتصادية المعاشة، سواء كانت سياسة إئتمانية خاصة بالبنك

أو سياسة إئتمانية معلنة من السياسة الإقتصادية للدولة على مستوى الإقتصاد الكلي، والتي في كل الأحوال تكون هادفة لتحقيق الجدوى الإقتصادية للقروض الممنوحة مع ضمان حقوق المدين (البنك).
وبالتالي تعرف السياسة الإئتمانية بأنها مجموعة الإجراءات والقواعد والأسس و الإتجاهات الإرشادية التي يتخذها البنك والمتعلقة بقراراته الإئتمانية⁽¹⁾، وهو ما يعني أن السياسة الإئتمانية يتضمن محتواها مجموعة الإجراءات والضوابط التي تحدد حجم القرض ومدته و ضمان حقوق البنك، مع متابعة تحقق الجدوى الإقتصادية للقروض الممنوحة.

والجدير بالذكر هنا أن سياسة الإئتمان من الممكن أن تختلف من بنك لآخر حسب الوضع الإقتصادي والمالي المحاط بالبنك، إلا أن السياسة الإئتمانية للبنوك التجارية في الغالب تكون في خدمة أهداف السياسة الإئتمانية على مستوى الإقتصاد الكلي، والتي يتم وضعها وبشكل عام من قبل متخذي السياسة الإقتصادية للدولة، والذي يُعزى بالأساس إلى الدور الذي تؤديه السياسة الإئتمانية في التأثير على النشاط الإقتصادي بمختلف القطاعات الإقتصادية، ويمكن إبراز الأهمية الإقتصادية للسياسة الإئتمانية على مستوى الإقتصاد الكلي، وعلى مستوى البنوك في بعض النقاط على النحو التالي:-

أولاً:- على مستوى الإقتصاد الكلي .

- 1- تزايد الأهمية الإقتصادية للسياسة الإئتمانية لكونها أحد السياسات المؤثرة على مكونات عرض النقود، وبالتالي يمكن إستخدامها للحد من الموجات التضخمية.
 - 2- تعمل السياسة الإئتمانية التوسعية على التوسع في حجم الإستثمار، مما يؤثر إيجاباً على الناتج المحلي والدخل القومي خاصة عندما تكون التسهيلات الإئتمانية في مجالات الإنتاج.
- انياً:- على مستوى البنك.

تلعب السياسة الإئتمانية للبنك دوراً مهماً في العديد من الجوانب الإقتصادية منها:-

- 1- تزيد السياسة الإئتمانية الناجحة من تحقيق الربحية للبنك، مما يزيد من قدرته على التوسع في أنشطته الإستثمارية.
- 2- تعمل السياسة الإئتمانية من خلال مجموعة الضوابط والقواعد والأسس على زيادة الثقة بين البنك وعملائه.

(1) حسن الحسن قلاع، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك -مدخل كمي و استراتيجي معاصرة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط2، 2003، ص 126.

- 3- تحقق الجدوى الاقتصادية للقروض تزيد من دور البنك في النشاط الاقتصادي كوسيط بين المدخرين والمستثمرين، وذلك يكون من وراء سياسة إئتمانية ناجحة.
 - 4- تزايد الأهمية الاقتصادية للسياسة الإئتمانية بدرجة عالية عندما تسهم وبشكل كبير في تقليل درجة المخاطرة للبنوك بما يضمن فعالية التوسع في التسهيلات الإئتمانية. الأمر الذي يحقق تنامي دور البنوك في تنمية الأنشطة الاقتصادية خاصة عندما تكون أنشطة إنتاجية.
 - 5- تسهم السياسة الإئتمانية في التأثير المباشر على الإستهلاك. الأمر الذي يزيد من الطلب الكلي الذي يحفز على زيادة الإنتاج.
 - 6- تعمل السياسة الإئتمانية في إطار السياسة النقدية المرسومة من السلطة النقدية، مما يزيد ويؤكد على دورها الفعال في النشاط الاقتصادي.
 - 7- إن السياسة الإئتمانية الناجحة تضمن حقوق كل من الدائن (البنك) والمدين (العميل)، الأمر الذي يزيد من ربحية البنك مع إستفادة العميل، والتي تنعكس أثارها الإيجابية في تحقق الجدوى الاقتصادية للتسهيلات الإئتمانية، والتي تؤدي بدورها إلى الإسهام في الرفع من معدلات النمو على مستوى الاقتصاد الكلي.
- ## 2-2 دور الائتمان في التنمية الاقتصادية.

يمكن القول من الوهلة الأولى أن للإئتمان المصرفي دوراً حيوياً في عملية التنمية الاقتصادية، وهذا ما تنص عليه النظريات والأبحاث والدراسات، ولكن الأهم من ذلك هو كيف يتحقق ذلك الدور، وما هي الآلية التي تضمن أن كل التسهيلات والنفقات التي تتم في شكل قروض تؤدي دورها المخطط له من حيث المساهمة في الرفع من معدلات النمو والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، وذلك الحال يختلف بطبيعة من دولة لأخرى ومن إقتصاد لأخر، نتيجة للتفاوت في القدرات و الإختلاف في العديد من العوامل والسياسات المتبعة، ولكن بشكل عام يمكن حصر دور الإئتمان المصرفي في جانبين :-

الجانب الأول / البنوك.

حيث القروض مصدراً للعائد الذي تسعى البنوك إلى تحقيقه، والتي تعتمد عليه في تمويل كل أنشطتها الإستثمارية، إلا أن من زاوية أخرى يمكن النظر آلية مخاطرة يتحملها البنك في بعض الأحيان تؤدي إلى انهيار البنوك.

الجانب الثاني/ النشاط الاقتصادي للدولة.

- إن إيضاح دور الائتمان المصرفي في النشاط الإقتصادي على مستوى الإقتصاد الكلي يبرز أهمية هذه الدراسة بشكل أكبر، ويمكن حصر دور الائتمان المصرفي في بعض النقاط التالية:-
- 1- تعمل القروض الإنتاجية (خاصة) على التوسع في الإستثمار والذي يؤثر بدوره إيجاباً على الإنتاج والإنتاجية.
 - 2- منح التسهيلات الائتمانية للأفراد في مجالات الإستهلاك تزيد من قدراتهم الشرائية، والذي يسهم في زيادة الطلب الكلي الذي يحفز على زيادة الإنتاج على مستوى الإقتصاد الكلي.
 - 3- التوسع في الإقراض للقطاعات الإقتصادية المختلفة يسهم في تطورها، خاصة عند إستخدام القروض بما يضمن تحقق الجدوى الاقتصادية منها.
 - 4- تؤثر القروض على كمية النقود المتداولة، مما يؤثر على عرض النقود، الأمر الذي يجعل القروض أداة للتأثير على عرض النقود ومعدلات التضخم، حيث إتباع سياسة إقراض توسعية من شأنه أن ينعكس في عرض النقود، وتعرض النشاط الإقتصادي لموجات تضخمية، ولهذا تلجأ السلطة النقدية إلى الحد من الإقراض وتقليصه هادفة إلى تخفيض المعروض النقدي وكبح جماح التضخم.
 - 5- تلعب القروض دوراً مهماً في زيادة الصادرات وتقليل الواردات، خاصة عندما تتم في قنوات الإستثمار الفعالة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج في كافة القطاعات الإقتصادية، بما يغطي الطلب المحلي وتحقيق فائض في الإنتاج المحلي بما يدفع بالدولة إلى تصديره للخارج.
 - 6- نجاح الإستخدام للقروض في القطاعات الإقتصادية المختلفة تؤدي في المدى الطويل إلى تكوين فائض نقدي يُتيح للقطاع التوسع في خطوطه الإنتاجية، والاستثمار بما يؤثر إيجاباً وبشكل كبير على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
 - 7- تؤدي القروض العقارية دوراً واضحاً في توفير المنازل لفئة الشباب، مما يحفز على الزواج والذي يسهم في إرتفاع معدل النمو السكاني، الذي يلعب دوراً مهماً في العملية التنموية خلال المدى الطويل، خاصة في إقتصاديات الدول النامية التي تعاني من الندرة النسبية لعنصر العمل وزيادة إعتماها على العمالة الأجنبية.
 - 8- تسهم القروض للأفراد (الشركات) التي تستخدم في بناء المؤسسات التعليمية الخاصة، في إعداد العنصر البشري الذي يعتبر العنصر الأساسي كمدخلات في العملية التنموية.

9- تؤثر القروض على العديد من المتغيرات الاقتصادية المتداخلة والمتشابكة مثل عرض النقود، المستوى العام للأسعار، الطلب الكلي، الإستثمار، الإذخار.... إلخ. الأمر الذي يزيد من دور القروض في العملية التنموية، وهو ما يجعل السلطة النقدية تأخذ في اعتبارها ذلك الدور وتعمل على إتباع السياسة التي تناسب الواقع الإقتصادي.

10- منح التسهيلات الإئتمانية تعكس الثقة المتبادلة بين البنوك والمقترضين، والتي تشجع الأفراد على زيادة ودائعهم بالحسابات الجارية، والتي تعتبر مصدر تمويل رئيسي للبنك.

11- تؤدي سياسة الإقراض في المشروعات الإنتاجية إلى الحد من ظاهرة البطالة.

والجدير بالذكر هنا أن العبرة ليس في منح القروض ومدى التسهيلات الإجرائية في الحصول عليها، وإنما العبرة في ضمان نجاح وتحقيق الجدوى الاقتصادية من تلك الأموال الممنوحة، ويبرز ذلك الأمر ويوضح في حالة الإلمام بآثار القروض الممنوحة على النشاط الإقتصادي.

ففي حالة التوسع في الإقراض دون الرقابة قد تتحقق آثار سلبية، مثل إرتفاع المستوى العام للأسعار... وغيرها، وهو ما تعانیه كثير من اقتصاديات الدول النامية التي تفتقر إلى الشفافية والرقابة والمتابعة للمشروعات الاقتصادية.

وبالتالي بعد التعرف على الدور المتعدد للقروض الممنوحة لابد أن تأخذ السياسة النقدية في الحسبان ذلك الدور، وأن تعمل مع البنوك التجارية على نجاح السياسة الخاصة بمنح التسهيلات ومتابعتها لضمان الجدوى الاقتصادية منها.

المبحث الثالث:- واقع الإئتمان المصرفي والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي في الإقتصاد الليبي خلال الفترة (1995-2020)

3-1 تطور الإئتمان المصرفي في الإقتصاد الليبي خلال الفترة (1995-2020)

لجأت الدولة في الإقتصاد الليبي من خلال سياستها الاقتصادية إلى منح القروض في العديد من المجالات الاستهلاكية والإنتاجية هادفة إلى إحداث تنمية (نسبية) في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، وتلك السياسة إمتدت لفترة زمنية طويلة وهي تُعد محاولات متكررة للنهوض بالإقتصاد الليبي وتحقيق معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الاقتصادية غير النفطية، والتوجه إلى تقليل الإعتماد على النفط وتوزيع مصادر الدخل، وهو ما دفع بالدولة إلى منح التسهيلات الإئتمانية للعديد من الأنشطة.

وفي الإقتصاد الليبي تشمل التسهيلات الإئتمانية " الأرصدة القائمة بجميع التسهيلات الإئتمانية وعمليات التمويل المباشرة(سحب على المكشوف أي جاري مدين، أوراق تجارية ومالية مخصومة، سلف وقروض، أية تسهيلات أخرى) المقدمة لجميع القطاعات الاقتصادية باستثناء المصارف والمؤسسات المالية"⁽¹⁾ .

وحجم التسهيلات الإئتمانية في الإقتصاد الليبي تحكمها العديد من العوامل أهمها القدرة التمويلية للبنوك وحجم الودائع الجارية والسياسة الإئتمانية المرسومة على مستوى الإقتصاد الكلي من قبل السلطة النقدية، والتي تتطافر مع السياسة الإقتصادية بغية تحقيق الإستراتيجية العامة للدولة. الأمر الذي يجعل التذبذب والتفاوت في حجم القروض المصرفية من سنة لأخرى، ولمعرفة التطورات في حجم الإئتمان المصرفي في الإقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة نعرض الجدول التالي:-

جدول رقم (1)

تطور الإئتمان المصرفي في الإقتصاد الليبي خلال الفترة (1995 - 2020)

السنوات	حجم الإئتمان المصرفي للأنشطة الإقتصادية		السنوات	حجم الإئتمان المصرف للأنشطة الإقتصادية	
	القيمة	%		القيمة م.د	%
1995	10544.7	28.7	2008	4281.5	--
1996	11812.7	12.0	2009	3915.0	8.6 -
1997	13044.6	10.4	2010	4165.9	6.4
1998	12786.5	2.0 -	2011	4530.2	8.7
1999	15899.5	24.3	2012	5203.6	14.9
2000	18232.3	14.7	2013	5584.0	7.3
2001	19960.0	9.5	2014	6057.3	8.5
2002	20212.8	1.3	2015	6357.8	4.9

(1) مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الإقتصادية، المجلد 56، الربع الثاني، 2016، ص (ج).

7.1-	18770.3	2016	6.6	6775.1	2003
7.1-	17446.6	2017	3.9 -	6510.3	2004
5.7-	16448.3	2018	5.3 -	6166.6	2005
2.8	16912.7	2019	14.6	7067.2	2006
0.9-	16761.2	2020	15.9	8191.3	2007

مصرف ليبيا المركزي، الإحصاءات النقدية والمالية (1996-2017)، جدول رقم (9).

مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الإقتصادية، مجلد60، 2020.

ومن الجدول السابق وبعد إحتساب معدلات النمو السنوية يمكن التوصل إلى أهم النتائج التالية:-

1- أرتفع حجم الإئتمان المصرفي من 4281.5 م.د للعام 1995 إلى 6510.3 م.د للعام 2004 أي بنسبة زيادة قدرها 52% مقارنة بالعام 1995م، وهو يبين التوسع في منح التسهيلات الإئتمانية للأنشطة الإقتصادية الإنتاجية والخدمية والقروض العقارية والسلف الإجتماعية وقروض النهر الصناعي⁽¹⁾، والذي يُعزى إلى زيادة الودائع لدى المصارف التجارية خاصة الودائع تحت الطلب، والتي تعتبر المصدر الرئيسي لموارد المصارف التجارية، والتي تعطي لها القدرة على منح التسهيلات الإئتمانية المختلفة.

2- خلال الفترة (1995 - 2004) بلغ معدل النمو المتوسط للإئتمان المصرفي 5%، وهو ما يشير إلى التوسع في منح التسهيلات الإئتمانية بمختلف أنواعها، والذي يعكس السياسة العامة للدولة التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3- إستمرار تزايد الحجم المطلق للإئتمان المصرفي، حيث أرتفع من 6166.6 م.د للعام 2005 إلى 19960.0 م.د للعام 2014، أي بنسبة زيادة قدرها 223.6% مقارنة بالعام 2005، وهو يبرز قدرة وتوجه المصارف التجارية إلى منح التسهيلات الإئتمانية كنتيجة لزيادة حجم الودائع تحت الطلب، والتي شكلت نسبة مرتفعة من خصوم المصارف التجارية حيث بلغت 69.1 %،

(1) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثامن والأربعون، 2004، ص 94،95.

71.8 % للعامي 2005، 2014 على التوالي⁽²⁾، والتي تُعد المصدر الرئيسي لتمويل القروض المصرفية، إضافة إلى السياسة الائتمانية التي يأذن بها المصرف المركزي، إلا أن ذلك يتطلب أن يكون الإقتصاد الليبي قادراً على امتصاص تلك الزيادات في التسهيلات الائتمانية، بما يحقق الجدوى الاقتصادية منها دون أن تنعكس في موجات تضخمية على مستوى الإقتصاد الكلي.

4- خلال الفترة (2005 -2014) بلغ معدل النمو المتوسط للائتمان المصرفي 12%، وهو يشير إلى زيادة التوسع في منح الائتمان المصرفي مقارنة بالفترة السابقة (1995-2004)، وهذا يؤكد تحسن قدرة المصارف التجارية على تمويل التسهيلات الائتمانية بمختلف أنواعها، والذي بدوره يؤثر إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي وعلى مستوى الإقتصاد الكلي خاصة في حالة الاستخدام الأمثل للتسهيلات، وفق الضوابط والمجالات المحددة بما يحقق الجدوى الاقتصادية منها.

5- تغير واقع الائتمان المصرفي خلال الفترة (2015-2020) إذ يلاحظ انخفاض حجم الائتمان المصرفي، الأمر الذي يوضحه معدل النمو المتوسط للائتمان المصرفي الذي بلغ ذو قيمة سالبة (- 2.8) % للفترة (2015-2020)، والذي يُعزى في الأساس إلى ما شهدته هذه الفترة من تقادم الإنقسام السياسي والمؤسسي والحروب الداخلية وأزمة السيولة، والذي إنعكس سلباً على قدرة المصارف على منح الائتمان، والتي بدورها تنعكس آثارها على مستوى الإقتصاد الكلي وتنميته.

6- يلاحظ من الجدول تزايد حجم الائتمان المصرفي من 13044.6 م.د للعام 2010 إلى 16761.2 م.د للعام 2020، أي بنسبة زيادة قدرها 28.5% رغم الإنخفاض الحاد في الإيرادات النفطية التي إنخفضت من 55713.0 م.د للعام 2010 إلى 5271.3 م.د للعام⁽¹⁾ 2020، أي بنسبة إنخفاض قدرها (- 90.5 %)، والذي يُعزى بالأساس إلى الحرب على مدينة طرابلس وتوقف إنتاج النفط، وذلك يؤكد أن حجم الائتمان المصرفي يعتمد بالدرجة الأولى على الودائع تحت الطلب للمصارف التجارية التي تساهم بنسبة مرتفعة في إجمالي خصوم المصارف التجارية كما سبقت الإشارة لذلك وهو ما يبرز دور سياسة الائتمان المصرفي في التأثير على حجم الائتمان في الإقتصاد الليبي، وفي المقابل تدني تأثير الإيرادات النفطية على حجم الائتمان، الأمر الذي يعطي قدرة وفعالية للسياسة النقدية في التأثير على

(2) مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، مجلد 49 لسنة 2009، جدول 8، و مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، مجلد 58 لسنة 2018، ص 19.

(1) مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، مجلد 57 لسنة 2017، مجلد 60 لسنة

حجم الإنتاج على مستوى الإقتصاد الكلي، من خلال إتباع السياسات والبرامج التي من شأنها أن تسهم في تحقيق الجدوى الإقتصادية من الإئتمان المصرفي دون الإعتماد على قطاع النفط الذي تحكمه عوامل خارجية.

والجدير بالذكر هنا رغم التذبذب في حجم الإئتمان المصرفي خاصة في الفترة الأخيرة من الدراسة والتي شهد فيها معدل النمو المتوسط للإئتمان المصرفي ذو قيمة سالبة، إلا أن خلال الفترة الكلية للدراسة (1995-2020) يلاحظ أن معدل النمو المتوسط للإئتمان المصرفي بلغ ذو قيمة موجبة 5%، مما يبرز تنامي حجم الإقراض المصرفي خلال فترة الدراسة، والذي بدوره يحقق آثار إيجابية على مستوى الإقتصاد الليبي، إلا أن ذلك يتم بتحقيق الجدوى الإقتصادية من التسهيلات الإئتمانية، وهو ما يستوجب وضع السياسات والبرامج التي تضمن الرفع من إنتاجية الدينار للإئتمان المصرفي، والذي يسهم بشكل مباشر في زيادات متتالية في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو في كافة الأنشطة الإقتصادية . الأمر الذي يحفز البنوك التجارية على الاستمرار في منح التسهيلات الإئتمانية وإتباع السياسة التوسعية بما يحقق التنمية الإقتصادية والاجتماعية في الإقتصاد الليبي.

3-2 تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الإقتصاد الليبي خلال الفترة (1995-2020)

ويعد دراسة واقع الإئتمان المصرفي والذي أوضح حدوث تنامي في حجم التسهيلات الإئتمانية في الإقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، ولمعرفة مدى مساهمتها في الرفع من معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومدى تحقق الجدوى الاقتصادية منها يتطلب دراسة التغيرات في حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والذي يتطلب عرض الجدول التالي:-

جدول رقم (2)

تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الإقتصاد الليبي خلال الفترة (1995-2020)

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP		السنوات	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP		السنوات
%	القيمة م.د.		%	القيمة م.د.	
1.82-	76746.7	2008	--	49165.0	1995

3.13-	74341.1	2009	1.07	49692.7	1996
2.50	76191.5	2010	0.49	49934.6	1997
64.18-	27287.4	2011	3.19	51528.5	1998
1106.52	56355.1	2012	8.13-	47336.9	1999
30.77-	39016.3	2013	4.47	49454.9	2000
47.74-	20388.2	2014	19.97	59330.6	2001
2.90	20978.7	2015	2.97-	57565.7	2002
18.27-	17146.8	2016	15.58	66534.1	2003
100.76	34424.5	2017	5.77	70370.0	2004
36.96	47147.8	2018	8.94	76660.7	2005
5.50	49471.0	2019	5.31	80729.9	2006
58.8-	21300.0	2020	3.18-	78165.8	2007

مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية لسنوات متعددة.

الجدول السابق يمكن تقسيمه إلى ثلاثة فقرات ليتفق مع آلية التحليل للجدول رقم (1) حتى يُسهل الوصول إلى نتائج تتطابق مع الواقع الإقتصادي وذلك على النحو التالي :-

1- خلال الفترة (1995-2004) بلغ معدل النمو المتوسط للنتائج المحلي الحقيقي 4.3%، وهو يبين تطور حجم الناتج في القطاعات الإقتصادية المختلفة، والذي يُعزى إلى العديد من العوامل التي أسهمت في نمو الناتج منها، التسهيلات الإئتمانية بمختلف أنواعها والتي بلغ معدل نموها المتوسط لنفس الفترة 5%، وهذا يظهر أثر السياسة الإئتمانية التوسعية على الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الإقتصادية المختلفة، مما يحفز الدولة على إتخاذ القروض الإئتمانية كأداة فعالة في الإقتصاد الليبي للدفع بعجلة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.

2- خلال الفترة (2005-2014) بلغ معدل النمو المتوسط للنواتج المحلي الإجمالي الحقيقي ذو قيمة سالبة (3-) %، مما يشير إلى تدني الإنتاج على مستوى الإقتصاد الكلي نتيجة لتأثر الإقتصاد الوطني بالعديد من العوامل المؤثرة سلباً، منها الأزمة المالية العالمية عام 2008م، وعدم الإستقرار السياسي للدولة بعد العام 2011م، وتعطل العديد من المشروعات الإنتاجية والخدمية، وتوقف إنتاج النفط عدة مرات الذي يُعد الركيزة الأساسية للإقتصاد في التمويل للموازنة العامة والمشروعات التنموية، كل ذلك أثر سلباً على معدلات النمو الإقتصادي رغم السياسة التوسعية التي أتبعتها الدولة في منح الإئتمان المصرفي، حيث بلغ معدل نموه المتوسط 12% لهذه الفترة (2005-2014)، وهو ما يبرز تدني أثر الإئتمان المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع تزايد أثر العوامل المؤثرة سلباً (التي سبق الإشارة لها) على معدلات النمو الإقتصادي.

3- خلال الفترة (2015-2020) يلاحظ إن الحجم المطلق للناتج المحلي الإجمالي إنخفض بشكل ملحوظ، حيث بلغ 21300.0 م.د.ل للعام 2020م، وبنسبة إنخفاض قدرها (-72%) مقارنة بالعام 2010، وهو يؤكد تزايد العوامل المؤثرة سلباً (التي سبق الإشارة لها) على حجم الإنتاج في الإقتصاد الليبي خلال الفترة (2015-2020).

والجدير بالذكر إنه نتيجة لذلك الواقع جعل الدولة من خلال سلطتها النقدية أن تتبع سياسة إنكماشية في الإئتمان المصرفي، حيث بلغ معدل النمو المتوسط للإئتمان ذو قيمة سالبة (-2.8%) كما سبق التطرق لذلك في الفترة (2015-2020) عند تحليل الجدول رقم (1).

3-3 واقع إنتاجية دينار الإئتمان المصرفي في الإقتصاد الليبي خلال الفترة (1995-2020)

بعد دراسة التغيرات الحاصلة في حجم الإئتمان المصرفي وحجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترتين السابقتين، حيث تم التوصل إلى أن حجم الإئتمان المصرفي يسهم في نمو الأنشطة الإقتصادية على مستوى الإقتصاد الكلي، إلا أن ذلك الإسهام يختلف حجمه من سنة لأخرى كنتيجة للتذبذب في مساهمة الدينار للإئتمان المصرفي في الرفع من معدلات النمو الإقتصادي، وهو ما يتطلب معرفة الإنتاجية المتوسطة للدينار المخصص للقطاعات الاقتصادية والتي يتم حسابها في الجدول التالي:-

جدول رقم (3)

الإنتاجية المتوسطة للدينار من الإئتمان المصرفي خلال الفترة (1995-2020)

الإنتاجية المتوسطة للإئتمان Apcr		حجم الإئتمان	الناتج المحلي الإجمالي	السنوات
%	القيمة بالدينار	م.د. CRT-1	م.د. GDP	
--	12.3	3986.1	49165.0	1995
- 5.7	11.6	4281.5	49692.7	1996
10.3	12.8	3915.0	49934.6	1997
- 3.1	12.4	4165.9	51528.5	1998
- 16.1	10.4	4530.2	47336.9	1999
- 8.6	9.5	5203.6	49454.9	2000
5.3	10.6	5584.0	59330.6	2001
- 10.4	9.5	6057.3	57565.7	2002
10.5	10.5	6357.8	66534.1	2003
- 0.9	10.4	6775.1	70370.0	2004
13.5	11.8	6510.3	76660.7	2005
11.0	13.1	6166.6	80729.9	2006
- 15.3	11.1	7067.2	78165.8	2007
- 15.3	9.4	8191.3	76746.7	2008
- 24.5	7.1	10544.7	74341.1	2009
- 9.8	6.4	11812.7	76191.5	2010

- 31.3	4.4	13044.6	27287.4	2011
- 43.2	2.5	12786.5	56355.1	2012
- 4.0	2.4	15899.5	39016.3	2013
- 54.2	1.1	18232.3	20388.2	2014
- 9.1	1.0	19960.0	20978.7	2015
- 16.0	0.84	20212.8	17146.8	2016
114.3	1.8	18770.3	34424.5	2017
50	2.7	17446.6	47147.8	2018
11.1	3.0	16448.3	49471.0	2019
- 60.0	1.2	16912.7	21300.0	2020

مصرف ليبيا المركزي، الإحصاءات النقدية والمالية (1996-2017)

مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية لسنوات متعددة.

APcr تم احتسابها من قبل الباحثين

ويعد إحتساب الإنتاجية المتوسطة لدينار الإئتمان المصرفي من خلال المعادلة التالية

$$Apcr = \text{GDPT} / \text{CRT-1}$$

Apcr الإنتاجية المتوسطة للإئتمان المصرفي

GDPT الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية

CRT-1 الإئتمان المصرفي لسنة سابقة

يمكن التوصل إلى النتائج التالية :-

1- بلغت الإنتاجية المتوسطة لدينار الإئتمان المصرفي 12.3 دينار للعام 1995 م، وهي مازالت

على ما كانت عليه في العام 1970م التي بلغت قيمتها 11.68 دينار⁽¹⁾، إلا أن قيمتها بشكل

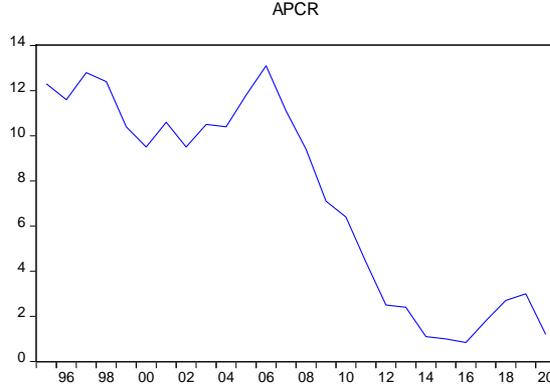
(1) عبدالله محمد شامية، الإئتمان المصرفي وأثره على الإنتاجية في الإقتصاد الليبي (1970-1985) دراسة
قياسية، مجلة البحوث الاقتصادية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، ليبيا، المجلد الأول، العدد الأول، خريف
1989، ص 19.

- عام أخذت إتجاه تنازلي خلال فترة الدراسة مما يؤكد على تدني مساهمة إنتاجية دينار الإئتمان المصرفي في تنمية الإقتصاد الليبي.
- 2- خلال الفترة (1995-2004) بلغ معدل النمو المتوسط لإنتاجية الدينار ذو قيمة سالبة (-2.1) %، وهذا يعني الإنخفاض للإنتاجية المتوسطة لدينار الإئتمان المصرفي، الأمر الذي يعكس تدني الجدوى الإقتصادية للإئتمان المصرفي في تلك الفترة.
- 3- خلال الفترة (2005-2014) بلغ معدل النمو المتوسط للإنتاجية دينار الإئتمان المصرفي أيضاً ذو قيمة سالبة (-17.3) %، الأمر الذي جعل الإنتاجية تقترب من الواحد الصحيح، حيث بلغت 1.1 دينار للعام 2014م، وهذا يُعزى بالأساس لما شهدته الدولة من عدم إستقرار سياسي و إنفلات أمني والذي أثر سلباً على حجم الإنتاج في كافة القطاعات الإقتصادية خاصة قطاع النفط المصدر الوحيد للدخل.
- 4- يلاحظ خلال الفترة (2015-2020) إستمرارية إنتاجية دينار الإئتمان المصرفي في الإنخفاض والتي أقتربت من الدينار الواحد فقط للعام 2020م، وهو ما يؤكد تزايد وتفاقم و إستمرارية العوامل التي سادت في الفترة السابقة (2005-2014) والتي أسهمت بشكل كبير ومباشر في التأثير على الإنتاج في كل الأنشطة الإقتصادية، ومن أبرز تلك العوامل حالة الحرب المعلنة على طرابلس و الإنقسام السياسي والمؤسسات السيادية للدولة، مثل البنك المركزي والمؤسسة العسكرية، كل ذلك إنعكست آثاره السلبية على المشروعات التنموية والإنتاجية على مستوى الإقتصاد الكلي وإنتاجية الدينار الإئتماني.
- 5- خلال الفترة الكلية للدراسة (1995-2020) بلغ معدل النمو المتوسط لإنتاجية الدينار الإئتماني (-3.8) %، وهو ما يؤكد أن الإتجاه العام للإنتاجية هو الإنخفاض والذي يعتبر عكس ما كانت عليه خلال الفترة (1970-1985) حيث تُشير الدراسات ، إلى أن معدل النمو المتوسط لإنتاجية الدينار الإئتماني في الإقتصاد الليبي خلال تلك الفترة بلغ 5.4%⁽³⁾، هذا يؤكد أنه رغم مساهمة الإئتمان المصرفي في نمو الناتج في الإقتصاد الليبي، إلا أن ذلك يأخذ إتجاه تنازلي نتيجة للعديد من العوامل التي تسهم في ضعف الأداء الإقتصادي على مستوى الإقتصاد الكلي، الأمر الذي يقلل من الجدوى الإقتصادية للقروض التي تمنحها المصارف.

(3) المرجع السابق، ص 21.

ويمكن توضيح الإتجاه التنازلي لإنتاجية الدينار الإئتماني من خلال الرسم البياني البرنامج الإحصائي

(Eviews) حيث أظهر الشكل البياني على النحو التالي



شكل رقم (1)

تطور إنتاجية الدينار الإئتماني في الإقتصاد الليبي خلال الفترة (1995-2020)

والشكل البياني السابق يبين وبشكل واضح الإنخفاض في إنتاجية دينار الإئتمان المصرفي، خاصة في الفترة الأخيرة من الدراسة، وهو ما يعني تدني الجدوى الإقتصادية منه، وبالتالي لابد من وضع السياسات والبرامج التي من شأنها أن تعمل على زيادة الإنتاجية المتوسطة للدينار وبما يحقق الجدوى الإقتصادية للتسهيلات الإئتمانية بمختلف أنواعها في الإقتصاد الليبي.

والسؤال الجدير - بالإهتمام ما هي أسباب تدني الإنتاجية المتوسطة لدينار الإئتمان المصرفي في

الإقتصاد الليبي؟

توجد العديد من العوامل المتداخلة والمتشابكة في كثير من الحالات يتعذر فصلها عن بعضها لكونها تؤدي دورها في ظل بيئة إقتصادية وسياسية و إجتماعية بها العديد من المتغيرات المؤثرة والمتأثرة فيما بينها، وعلى كل حال إضافة إلى ما سبق ذكره من العوامل (إنقسام سياسي، إنفلات أمني، عدم إستقرار) يمكن حصر بعض العوامل التي يعتقد الباحثين أنها أسهمت في تدني الإنتاجية المتوسطة لدينار الإئتمان المصرفي بالإقتصاد الليبي في النقاط التالية:

1- لم تضع الجهات ذات العلاقة بالسياسة الإقتصادية إستراتيجية محددة توضح وتحقق الإستخدام الأمثل للإئتمان المصرفي .

- 2- عدم توفر البيئة المناسبة للإستثمار دينار الإئتمان المصرفي، حيث البيئة غالباً ما يسود فيها توقعات تشاؤمية للمستثمر، مما يؤثر سلباً على قراراته.
- 3- ضعف الرقابة على إستخدام الإئتمان في القنوات الإستثمارية المحددة له.
- 4- عدم الدقة في دراسات الجدوى الإقتصادية للمشروعات والتي أحياناً تكون دراسة نظرية لا صلة لها بالواقع الإقتصادي الحقيقي.
- 5- عدم الدعم للمستثمرين المحليين من قبل الدولة في حالة الأزمات، مما أثر سلباً على المشاريع التي يقدمونها والذي أنعكس في تدني حجم إنتاجها، ومن ثم إنتاجية الدينار الذي أستثمر في تلك المشروعات.
- 6- ضعف تطبيق القوانين والتشريعات التي تحمي الصناعة المحلية، مما أدى إلى عدم قدرتها على التنافس في السوق المحلي، الأمر الذي أدى إلى إنخفاض أسعارها وتوقف الإنتاج فيها في كثير من الحالات، وهو ما زاد من مخاطر إستثمار الإئتمان المصرفي في تلك الصناعة.
- 7- نظرة بعض المسؤولين بالدولة إلى القطاع الخاص بإعتباره قطاع منافس للقطاع العام ويسعى للربح فقط، الأمر الذي دفع بسياسة الدولة إلى عدم المرونة في الإجراءات التي من شأنها أن تعمل على تفعيل دور القطاع الخاص وهي نظرة مغايرة للواقع، إذ إستثمار القطاع الخاص يلعب دوراً مهماً في الدفع بعجلة النمو الإقتصادي، كما هو الحال في الدول المتقدمة صناعياً التي يُسهم فيها الإستثمار المصرفي في مختلف الأنشطة الإقتصادية دوراً بارزاً في الرفع من معدلات النمو الإقتصادي.

الخاتمة:

بعد دراسة واقع الإئتمان المصرفي للإقتصاد الليبي والتغيرات الحاصلة في حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومدى مساهمة دينار الإئتمان المصرفي في الناتج من خلال إحتساب إنتاجيته المتوسطة خلال فترة الدراسة (1995-2020)، يمكن الوصول إلى مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو التالي:

أولاً: - النتائج

1 تزايد حجم الإئتمان المصرفي في الإقتصاد الليبي خاصة للفترة الزمنية (1995-2014) والذي أوضحه معدل النمو المتوسط ذو القيمة الموجبة، إلا أنه خلال الفترة الأخيرة من الدراسة

- (2015-2020) أخذ حجم الإئتمان المصرفي في الإنخفاض، وهو ما أوضحه معدل النمو المتوسط الذي بلغ ذو قيمة سالبة (-2.8%) للفترة الأخيرة (2015-2020).
- 2- بشكل عام حدوث نمو في حجم الإئتمان المصرفي خلال فترة الدراسة الكلية (1995-2020) والذي يبينه معدل النمو المتوسط للفترة الكلية الذي بلغ 5%.
- 3- حدوث إنخفاض في حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مما دفع بالدولة إلى إتباع سياسة إنكماشية للإئتمان المصرفي، خاصة في الفترة الأخيرة من الدراسة (2015-2020).
- 4- إن الإنتاجية المتوسطة للإئتمان المصرفي أخذت إتجاه تنازلي، حيث أصبحت تقترب من الواحد الصحيح خاصة في الفترة الأخيرة من الدراسة (2015-2020)، وهو ما يعني تدني الجدوى الاقتصادية للإئتمان المصرفي في تنمية الإقتصاد الليبي.
- 5- إن معدل النمو المتوسط لإنتاجية دينار الإئتمان المصرفي خلال الفترة الكلية (1995-2020) بلغ ذو قيمة سالبة (-3.8%)، مما يبرهن على إن الإتجاه العام للإنتاجية هو الإنخفاض، والذي يوضح تدني الجدوى الاقتصادية للقروض التي تمنحها المصارف (خاصة في السنوات الأخيرة من الدراسة) في تنمية الإقتصاد الليبي.

ثانياً : التوصيات :

- 1- إن تضع الدولة السياسات المناسبة التي تزيد من إنتاجية الإئتمان المصرفي وضمان تحقيق الجدوى الاقتصادية منه.
- 2- منح المزايا والتسهيلات للمستثمرين المحليين بهدف زيادة الإستثمار وإنتاجيته بالإقتصاد الليبي.
- 3- المتابعة والرقابة المستمرة لضمان الإستثمار في المجالات المخصص لها وفق الإستراتيجية العامة للدولة.
- 4- أن تعمل الدولة على حماية المنتجات المحلية ورفع قدرتها التنافسية في الأسواق الداخلية والخارجية، مما يحفز الإستثمار المحلي على التوسع وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

المراجع:

- [1] حسن الحسن قلاع، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك -مدخل كمي و إستراتيجية معاصرة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط2، 2003.
- [2] حمزة محمود الزبيدي، إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- [3] خالد أمين عبدالله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
- [4] صافي فلوح، محاسبة المنشآت المالية، منشورات جامعة دمشق، ط8، 1999.
- [5] عبدالله محمد شامية، الإئتمان المصرفي وأثره على الإنتاجية في الإقتصاد الليبي (1970-1985) (دراسة قياسية)، مجلة البحوث الاقتصادية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، ليبيا، المجلد الأول، العدد الأول، خريف 1989.
- [6] مصرف ليبيا المركزي، الإحصاءات النقدية والمالية (1996-2017)، جدول رقم (9).
- [7] مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثامن والأربعون، 2004.
- [8] مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثامن والخمسون، 2014.
- [9] مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، مجلد 49، 2009.
- [10] مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد 56، الربع الثاني، 2016.
- [11] مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، مجلد 57، 2017.
- [12] مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية مجلد 58، 2018.
- [13] مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، مجلد 60، 2020.